الفصل الثاني: طرق و أساليب التدقيق المالي

أولا: أهداف المدقق المالي: على المدقق المالي عند بداية مهمته أن يقوم بدراسة محيط المؤسسة ، نظامها الداخلي، هيكلتها، تنظيمها المحاسبي و الإداري ، و الإطلاع على سياستها العامة المنتهجة من قبل مسيريها بهدف تحديد الأخطار العامة التي قد تواجه السير العادي للمؤسسة ، و بشكل عام يجب على المدقق أن يجيب عن مجموعة من الأسئلة نلخصها فيمايلي:

1/**أسئلة تخص التسجيلات:**

- هل تم تسجيل كل العمليات اللازمة ؟ (أي مدى شمولية التسجيلات)

- هل تمت التسجيلات كما يجب أن تكون وهل تعبر عن العمليات الحقيقية؟
- هل تخص كل التسجيلات المحاسبية الدورة محل التدقيق؟

2/**أسئلة تخص الأرصدة:**

- هل تعكس الأرصدة الظاهرة في الميزانية الواقع؟ (الوجود الفعلي للأرصدة على أرض الواقع)

- هل عناصر الأصول و الخصوم مقيمة كما يجب؟

3/**أسئلة تخص الوثائق المالية:**

- هل تم إعداد الوثائق المالية كما يجب؟

- هل القوائم المالية المعدة مرفقة بالمعلومات الضرورية المكملة؟(كيفية تقييم المخزونات مثلا)

ثانيا:المراحل العامة للقيام بمهمة التدقيق:

1/**المرحلة التمهيدية: الحصول على معرفة شاملة للمؤسسة:**يعمل المدقق خلال هذه المرحلة على جمع مؤشرات وحقائق تقنية، تجارية، اجتماعية وضريبية حول المؤسسة محل التدقيق، وهي مرحلة ضرورية لا يمكن الاستغناء عنها وتتضمن مجموعة من الخطوات هي:

1-1**الأشغال الأولية:**يطلع المدقق خلالها على الوثائق الخارجية للمؤسسة و يتعرف على محيطها القانوني والاقتصادي، ويبحث في العناصر المشتركة هذه المؤسسة مع غيرها من المؤسسات ليتمكن من إجراء المقارنات.

1-2**الإتصالات الأولى مع المؤسسة:** من خلال التعرف على مسؤولي كل المصالح و إجراء حوارات ومحادثات معهم، و القيام بزيارات ميدانية لموقع المؤسسة، من أجل التعرف على نشاطاتها وأهم وحداتها عن كثب.

1 -3**إنطلاق الأشغال**:جمع معلومات تتصف بالديمومة نسبيا في الملف الدائم، والذي يحتوي على العناصر الأساسية التالية :

-العقود التأسيسية، توزيع الأسهم والحصص، النظام الداخلي للمؤسسة وخريطتها التنظيمية.

-تقارير الدورات السابقة المتعلقة بنظام الرقابة الداخلية مع توضيح مدى الإلتزام بإجراءاته ومقوماته.

-القوائم المالية وبرامج التدقيق للدورات الثلاثة الأخيرة والتقارير الخاصة بها.

-كل ما يتعلق بالرقابة الجبائية، شبه الجبائية، الضمان الاجتماعي والجانب القانوني (عقود، صفقات وتقارير قانونية).

2/ **فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية:**

يتم خلال هذه المرحلة تقييم كل طرق العمل، و الإجراءات والتعليمات المعمول و مدى تأثيرها على الحسابات والقوائم المالية،

وتتمثل أهم خطواتها فيما يلي :

2-1 **جمع الإجراءات**: معرفة الاجراءات المعمول بها و التي تهدف إلى تحقيق رقابة داخلية فعالة. من خلال جمع كل الاجراءات المكتوبة وغير المكتوبة وتدوينها في ملخصات.

2-2 **اختبارات الفهم والتطابق** :وذلك بهدف ضمان الفهم الصحيح لنظام الرقابة الداخلية المنتهج بالمؤسسة.

2-3 **التقييم الأولي لنظام الرقابة الداخلية** :اعتمادا على الخطوتين السابقتين، يتمكن المدقق من إعطاء تقييم أولى للرقابة الداخلية باستخراجه مبدئيا لنقاط القوة والضعف، وغالبا ما يستعمل المدقق في هذه الخطوة إستمارة أسئلة مغلقة.

2-4 **إختبارات الاستمرارية** :تسمح للمدقق بالتأكد من أن نقاط القوة المتوصل إليها في التقييم الأولي للنظام موجودة فعلا وبشكل مستمرأم لا.

2-5 **التقييم النهائي لنظام الرقابة الداخلية** :اعتمادا على الخطوات السابقة، يتمكن المدقق من معرفة و التأكد من نقاط الضعف ونقاط القوة الحقيقية للنظام، وبناءا على ذلك يقدم تقرير حول الرقابة الداخلية إلى الإدارة ، و يرفقه بمجموعة من التوصيات للمساهمة في الرفع من فعالية هذا النظام(التقويم). كما تساهم هذه الوثيقة في تحديد نطاق الفحص ومدى ضرورة التركيز على فحص الحسابات وحجم العينة التي يجب فحصها و تدقيقها.

3/ **مراقبة وفحص الحسابات السنوية:** الهدف من هذه المرحلة هو جمع الأدلة والقرائن الكافية التي تسمح للمدقق من إبداء رأيه حول القوائم المالية، وتعتمد هذه المرحلة على الخطوتين السابقتين(1و2) و نميز بين حالتين هما:

3-1 **في حالة جودة نظام الرقابة الداخلية:** يكون هذا دليلا مبدئيا على صحة الحسابات، وفي هذه الحالة يقــلص المدقق نطاق رقابته للحسابات.

3-2 **في حالة ضعف نظام الرقابة الداخلية:** وهنا نميز بين حالتين هما:

- نقاط الضعف يمكن تصحيحها من طرف المؤسسة، أو لا تؤثر بدرجة كبيرة على الحسابات السنوية، فإن المدقق هنا يقوم بتوسيع نطاق فحصه.
- نقاط ضعف لا يمكن تصحيحها ولا يمكن للمدقق مواجهتها لتفادي تأثيرها على الحسابات السنوية، فهنا المدقق يرفض إبداء الرأي.

فتقييم نظام الرقابة الداخلية والمراقبة التفصيلية للحسابات ليس كاف للمدقق لإبداء رأيه حول الحسابات السنوية كوحدة واحدة، وبالتالي فإن المدقق ملزم بإجراء فحص تحليلي للحسابات السنوية والذي يعطيه الاقتناع بأنها تعبر بصورة صادقة عن وضعية المؤسسة ونتيجة نشاطها.

4/ **أعمال نهاية المهمة وتحرير تقرير التدقيق:** وهي:

4-1**أعمال نهاية المهمة** :على المدقق قبل أن يصدر رأيه المدعم بالأدلة حول القوائم المالية والمعلومات المالية أن يتأكد مما يلي:

-التأكد من احترام المبادئ المحاسبية المتعارف عليها والثبات في استخدام الطرق المحاسبية.

-فحص الأحداث ما بعد الميزانية والتي قد يكون لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالقوائم المالية محل التدقيق، أو أحداث مؤثرة على حياة ومستقبل المؤسسة .

-إعداد ورقة تجميع تتضمن كل الاحداث الهامة في المهمة،و العناصر المهمة في اتخاذ القرار النهائي،و المشاكل التي واجهته أثناء تأدية المهمة وتأثير المشاكل التي لم تحل على تقريره النهائي، و مجموع التسويات المقترحة على المؤسسة .

-التأكد من قيامه بجميع الأعمال المسطرة في برنامج العمل والتي تسمح له بإبداء الرأي حول القوائم المالية، وذلك من خلال مراجعة أوراق عمله.

4-2**تحرير التقرير النهائي** :بعد قيام المدقق بالفحوصات اللازمة لابد أن يقدم تقريرا مكتوبا يتضمن رأيه الفني المحايد حول القوائم المالية، ويأخذ الحالات الأربع التي تعرضنا لها في فصلنا السابق(التقرير النظيف أو الايجابي، التقرير التحفظي،التقرير السالب، تقرير عدم إبداء الرأي)

ثالثا- استخدام العينات في التدقيق المالي(أسلوب المعاينة):

1/ **مفهومه:**

يقصد بالمعاينة في مجال تدقيق الحسابات أن يقوم المدقق بتطبيق إجراءات التدقيق على أقل من 100 %من المفردات داخل رصيد الحساب أو مجموعة العمليات، بما يمكنه من الحصول على أدلة الإثبات و تقييمها بشأن بعض صفات المفردات المختارة لغرض الوصول أو المساعدة في الوصول إلى استنتاج بشأن المجتمع.

تتمثل الفكرة الأساسية للمعاينة في أن نتائج العينة توفر معلومات عن المجتمع الذي سحبت منه العينة و من ثم فإنه يمكن أن ينظر لعينات التدقيق باعتبارها طريقة فعالة تتسم بالكفاءة للحصول على أدلة وقرائن التدقيق.

و يسمح استخدام أسلوب العينات من:

- اختصار وقت و جهد المدقق و السماح له بإتمام أعماله و الاقتصاد في التكاليف.
- جمع أدلة الإثبات و القرائن المتعلقة بعناصر و مفردات العينة فقط.
- الوصول لاستنتاج يمكن تعميمه على المجتمع الذي اختيرت منه العينة.

2/**طرق المعاينة في التدقيق المالي:**

- المعاينة غير الإحصائية: و هي تعتمد على الحكم الشخصي للمدقق حيث يستعمل خبرته و حكمه الشخصي في تقدير حجم العينة و اختيار مفرداتها و تحليل و

تلخيص النتائج مثل أن يأخذ معلومات من عدد من الأشهر فقط و يقوم بتدقيقها، و تدقيق عينة تمثل نسبة من المعاملات كتدقيق عدد من الفواتير مثلا.

- العينات الإحصائية: هنا يعتمد المدقق على القواعد و القوانين الاحصائية في تحديد حجم العينة و عملية اختبارها هنا يجب الأخذ بعين الاعتبار مستوى الدقة و مستوى الثقة المطلوبين، فمستوى الثقة يعبر عن نسبة مئوية تشير إلى مدى قدرة العينة على تمثيل المجتمع و مدى إمكانية تعميم نتائجها، أما مستوى الثقة فهو يحدد مستوى الخطر في المعاينة. حيث يقوم المدقق بتحديد حجم العينة و مستوى الثقة في هذه العينة، و خطر المعاينة فإن تعدت الأخطار مستوى الثقة يتم الرفع من حجم العينة.